بيان الجزائر

المناقشة العامة

اللجنة الأولى - الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، أكتوبر 2025

السيد الرئيس،

يطيبُ لي أن أتقدّمَ بخالص التهاني لكم ولأعضاء المكتب الموقّر على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة . يؤكّدُ وفد بلادي دعمَ الجزائر الكامل وانخراطها التامّ في إنجاح أشغالنا.

كما يُعربُ عن تأييده لبيانات حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية.

تُجدّدُ الجزائر التزامَها الراسخَ بميثاق الأمم المتحدة وبالعمل الدولي متعدد الأطراف من أجل نزع السلاح النووي بكافة أشكاله. فالدبلوماسية والحوار والتعاون تبقى السُبُلَ الأمثلَ والأنجعَ للنهوض بأهداف نزع السلاح وتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

ومما لا شكّ فيه، أنّ خطرَ الأسلحة النووية وعواقبَها الإنسانية الكارثية لا يزال يُشكّلُ مصدرَ قلقٍ بالغٍ للمجموعة الدولية بأسرها. وعليه، تُجدّدُ الجزائر التزامَها الكاملَ بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجرَ الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على حدٍّ سواء.

وفي هذا السياق، تؤكّدُ الجزائر أنّ الإزالةَ الكاملةَ للأسلحة النووية تظلُّ الضمانَ الوحيدَ ضدّ استخدامها أو التهديد باستخدامها. ومن هذا المنطلق، تدعمُ الجزائر معاهدةَ حظر الأسلحة النووية، وترحّبُ بانعقاد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في مارس 2025، وتتطلّعُ بكلّ اهتمامٍ إلى مؤتمر المراجعة الأول لهذه المعاهدة في عام 2026.

وإذ ترحّبُ الجزائر بالالتزام بنزع السلاح النووي الوارد في ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الأمم المتحدة مؤخراً، فإنها ترى أنّ هناك حاجةً ماسّةً إلى تدابيرَ أكثرَ طموحاً وأشدَّ إلزاماً.

حيث تُعربُ الجزائر عن قلقها البالغ إزاء التطوير النوعي والكمّي المُستمرّ للأسلحة النووية، وتطوير أنواعٍ جديدةٍ منها بقدراتٍ تدميريةٍ أكثرَ فتكاً. وتُحذّرُ الجزائر من مخاطر دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة القيادة والسيطرة النووية، وتشدّدُ على ضرورة ضمان السيطرة البشرية الكاملة على تلك الأسلحة لحين التخلّص منها نهائياً.

إنّ إنشاءَ مناطقَ خاليةٍ من الأسلحة النووية يُمثّلُ خطوةً حاسمةً نحو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة من العالم بأسره. وفي هذا السياق، تُجسّدُ المنطقةُ الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي أنشأتها معاهدةُ بليندابا، التزامَ القارة الراسخَ بهذا الهدف النبيل والمقصد السامي.

ومن هذا المنطلق، تؤكّدُ الجزائر على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقةٍ خاليةٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعّال لقرار مؤتمر المراجعة لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، ترحّبُ الجزائر بانعقاد دورات مؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقةٍ خاليةٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، آخرُها في نوفمبر 2024، وتتطلّعُ إلى الدورة السادسة القادمة.

يأتي انعقادُ هذه الدورة بالتزامن مع مرور خمسةٍ وخمسين عاماً على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيّزَ التنفيذ، وثلاثةِ عقودٍ من تمديدها إلى أجلٍ غير مسمّى. وهو ما يدفعنا للعمل الجادّ على اتخاذ إجراءاتٍ عمليةٍ للحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وفعاليتها.

و اذ تُعربُ الجزائر عن أسفها العميق للفشلين المتتاليين لمؤتمَري المراجعة التاسع والعاشر للمعاهدة فإنها تدعو إلى إنجاح مؤتمر المراجعة الحادي عشر المُقرّر عقدُه في عام 2026، بالتوصّل إلى وثيقةٍ ختاميةٍ شاملةٍ ومتوازنةٍ تتضمّنُ إجراءاتٍ واضحةً وملزمةً للتخلّص التامّ من الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية المعاهدة، وإنشاء منطقةٍ خاليةٍ من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كما تؤكّدُ الجزائر على ضرورة تعزيز تفعيل ركيزة التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ودعم الدول غير النووية في توظيف حقّها غير القابل للتصرّف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تؤكّدُ الجزائر دعمَها الكاملَ للجهود الدولية الرامية لتعزيز عالمية الاتفاقيات الخاصة بنزع الأسلحة النووية، وتدعو كافةَ البلدان التي لم تنضمْ بعدُ إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إليها في أقرب وقتٍ ممكن، مع التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول النووية وبلدان الملحق الثاني في هذا الشأن.

كما تدعو الجزائر الدولَ النوويةَ إلى الالتزام الصريح والواضح بمبدأ عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، وتقديم ضماناتٍ قانونيةٍ ملزمةٍ وغير مشروطةٍ بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدّ الدول غير النووية.

السيد الرئيس

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تؤكّدُ الجزائر على حقّ الدول في إدارة مخزوناتها بصورةٍ تُلبّي احتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة. وفيما يتعلّقُ بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، لا تزال الجزائر تشعرُ بقلقٍ عميقٍ إزاء الاتجار غير المشروع بها، وما يُشكّلُه ذلك من تهديدٍ للأمن والاستقرار، لاسيما في القارة الأفريقية. ونرحّبُ بنتائج مؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج عمل الأمم المتحدة المنعقد في يونيو 2024.

كما تُثمّنُ الجزائر أعمالَ الاجتماع التحضيري للإطار العالمي للذخائر المنعقد في يونيو 2025، ونتطلّعُ بكلّ اهتمامٍ إلى اجتماع الدول الأعضاء المُقرّر عقدُه في عام 2027.

تُؤمنُ الجزائر بالأهمية القصوى لإبقاء الفضاء الخارجي بعيداً عن سباقات التسلّح، وتركيز استخدامه في الأغراض السلمية لخدمة البشرية جمعاء. وفي هذا السياق، ترحّبُ الجزائر باعتماد المقرّر 512/79 الذي وحّدَ مساراتِ تناول هذا الملف الحيوي تحت مظلّة الأمم المتحدة، وبالتقدّم المُحرَز في اجتماعات مجموعة العمل المُدمجة ، آخرُها في يوليو 2025 بجنيف.

كما تنوه الجزائر بالاعتماد التوافقي لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي وفقاً للقرار 250/77 ، وتعتبرُه فرصةً رئيسيةً للمضيّ قُدُماً نحو اعتماد صكٍّ دوليٍّ ملزمٍ قانوناً يمنعُ سباقَ التسلّح في الفضاء الخارجي.

وفي مجال الأمن السيبراني، تؤكّدُ الجزائر على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، وحرصها على استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية بما يتّسقُ مع القانون الدولي ويُراعي مصالحَ جميع الدول على قدم المساواة.

وترحّبُ الجزائر باعتماد التقرير النهائي لمجموعة العمل المفتوحة للأمن السيبراني 2021-2025 في يوليو 2025 بتوافق الآراء، بما في ذلك العناصر الخاصة بإنشاء الآلية العالمية للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

تُنوّهُ الجزائر بالتزايد المُتسارع لدور التكنولوجيات الناشئة، وفي مقدّمتها الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وضرورة التعامل الجادّ معها. وتؤكّدُ على ضرورة ضمان النفاذ المُنصف لكافة الدول إلى الفرص التي تكفلها هذه التكنولوجيات، وفي الوقت ذاته الحماية الفعّالة من مخاطرها المُحتملة.

وتُؤيّدُ الجزائر إجراءَ مناقشةٍ شاملةٍ وعميقةٍ في إطار آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، مع التأكيد على أهمية مواصلة نقاشٍ جامعٍ يقومُ على الامتثال للقانون الدولي وتعزيز التحكّم البشري الكامل، مع إعطاء الأولوية لدراسة المخاطر المُرتبطة بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

وتُشيرُ الجزائر إلى أهمية التقدّم المُحرَز في فريق الخبراء الحكوميين المعني بأنظمة الأسلحة الفتّاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتحثّ الدولَ على تحقيق تقدّمٍ ملموسٍ في أقرب وقتٍ ممكن.

السيد الرئيس،

تؤكّدُ الجزائر على الأهمية القصوى لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية في القضاء على فئاتٍ كاملةٍ من أسلحة الدمار الشامل. وتدعو إلى الانضمام العالمي إليهما وتنفيذهما الكامل والفعّال دون أيّ تمييزٍ أو انتقائية.

وتُعربُ الجزائر عن أملها في تضافر الجهود من اجل تمكين اعتماد تقارير و قرارات اعمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتوافق الآراء. في حين ترحّبُ بنتائج مؤتمر المراجعة التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتُعربُ عن ارتياحها للاتفاق على إنشاء فريق العمل المعني بتعزيز الاتفاقية، وتؤكّدُ التزامها بالعمل عبر هذا الفريق لتطوير تدابيرَ فعّالةٍ ذات طبيعةٍ ملزمةٍ قانوناً.

تؤكّدُ الجزائر على الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في النهوض بأهداف نزع السلاح على الصعيد العالمي. وتدعو إلى دفعٍ عمليّ لهذه الهيئات الهامة من خلال إرادةٍ سياسيةٍ متجدّدةٍ وصادقة. كما تُؤيّدُ عقدَ الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المُكرّسة لنزع السلاح.

وتشدّدُ الجزائر على ضرورة تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح وولايته التفاوضية، خاصةً فيما يتعلّقُ بنزع السلاح النووي الذي يبقى الأولويةَ الأولى في ميدان نزع السلاح.

السيد الرئيس،

وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية التي توليها الجزائر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأمنها واستقرارها، فإنّنا سنتقدّمُ مرةً أخرى بمشروع القرار السنوي بشأن "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وندعو إلى دعمٍ واسعٍ لهذه المبادرة الهامة.

وفي الختام، تودُّ الجزائر أن تؤكّدَ التزامَها الراسخَ بالعمل بشكلٍ بنّاءٍ وإيجابيّ للنهوض بأهداف نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، من أجل عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وعالمٍ يسودُه الأمنُ والاستقرارُ والازدهار.

وشكراً على كرم الإصغاء